



مركز هي للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

ورقة سياسات

أزمة التعليم الفني في مصر - محافظة قنا

جمهورية مصر العربية - ٢٠١٤



مقترح ورقة سياسات حول أزمة التعليم الفني في مصر - محافظة قنا

إيمان أبوخطوه على أميمة بدري حسن صابرين بحبح عبد الجواد بسمة عبد الله محمود نهى محمد عبد اللطيف ناهد محمد عبده	فريق العمل
أحمد حسن سها سمير سهيلة عبد العزيز	فريق التنسيق والإدارة والدعم
أ. منال سمرة د. هيام القوصى	إشراف
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فني من أكاديمية التنمية الدولية و الشركاء المحليين، والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

قائمة المحتويات

٣	قائمة المحتويات
٤	ملخص تنفيذي
٤	خلفية تاريخية
٧	خلفية قانونية
٩	المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي
١٤	الخيارات والبدائل
١٦	الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة

الملخص التنفيذي:

إن التعليم الفني في مصر هو أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل أنه يعتبر قاطرة التنمية، ودعامة هامة من دعائم منظومة التعليم؛ حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والإجتماعية للدولة حيث يصب مباشرة في سوق العمل. وتهدف منظومة التعليم الفني إلى تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والإدارة والخدمات السياحية ومتماشياً مع توجه الدولة. ويعتبر التعليم الفني هو أساس التنمية التكنولوجية في المجتمعات الحديثة ومن هنا جاءت أهمية وضع معايير أكاديمية لقطاع التعليم الفني للإرتقاء بجودته حتى تتم مواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن في الوقت الراهن.

وقد أصبح إستمرار التطوير والتقويم سمة أساسية من سمات العصر، وأضحى تطبيقهما وإستحداث آليات لتفعيلهما ضرورة لاغني عنها في كل مناحي حياتنا، تحقيقاً للجودة الشاملة، ومواكبة للتغيرات المعاصرة والمستقبلية .

الخلفية التاريخية:

نظراً لتزايد أهمية التعليم في مصر وإعتباره أمراً حيوياً لا يقل في أهميته عن الإستراتيجية العسكرية فإن الإهتمام بالتعليم وتطويره يعتبر من الجوانب الهامة للأمن القومي ومن المعلوم أن عادات الشعوب سواء الإيجابية أو السلبية هي نتاج للنظام التعليمي الخاص بها سواء كان مباشراً أو غير مباشر.. وغالبا ما يكون طريق أى نظام تعليمي لأى شعب مفروشا بالنوايا الحسنة حيث سعى الرواد لتحديث التعليم وتطويره في مصر منذ القدم فكان التعليم المهني من أهم مسببات النهضة لقدماء المصريين.

• التعليم المهني الخاص بالقصور الملكية:

حيث كان الفن المصرى فى جانب كبير منه ملكيا يخضع لنظام الحكم الفرعونى والسلطة الروحية للفرعون فأنشأت الورش الفنية لخدمة متطلبات القصر الملكى فى شتى فروع الصناعة وكان يوجد بها أمهر الصناع فى كل مجال كما كان يوجد بها نوعاً من التدريب والتعليم الفنى والمهنى لأبناء العاملين بالقصر الملكى.

• التعليم المهني خاص بالمعابد:

من الصعب أن نجد حضارة يتم فيها هذا التوافق بين الكهنة الذين يحمون العقيدة وبين الذين يتولون التعبير عنها تعبيراً تشكيمياً حيث وجد كل من الكاهن والفنان يعملان جنباً الى جنب فى فريق واحد للحفاظ على تقاليد هذا الفن وكان يلحق بهذه المعابد دار للمحفوظات تحوى مخطوطات ومراجع بعضها خاص بالصناعات والفنون ومدى إرتباطها بنواحي الدين والعبادة كما كان يوجد نوعاً من التعليم والتدريب لإعداد الكاهن الفنان لخدمة متطلبات المعبد فى شتى فروع الفن والصناعة .

- كما كان هناك أيضاً نوع من التعليم المهني الرياضى العسكرى .
- التعليم المهني الخاص بكتابة الدواوين الرسمية .
- لم يكن هناك تعليم زراعى مدرسى ،ولكن بلغ من إهتمام الدولة بالنشاط الزراعى أن الفراعنة كان يأمرهم فرسانهم بالذهاب للجنوب يحملون شتلات زراعية وعندما يجدون أرض زراعية أهملها أصحابها بدون زراعتها كانوا يزرعون الشتلات التى معهم بها ويعاقبون صاحبها عقاباً شديداً بلغ هذا العقاب فى عهد فرعون لحد الإعدام.
- ثم جاء الإحتلال الرومانى لمصر والذى إعتد على الإستغلال للشعب المصرى والتخريب الثقافى والذى سبب إضمحلال التعليم حتى جاء السيد المسيح .
- دخول المسيحية مصر ومنذ سنوات المسيحية الأولى فى مصر اضطهد الرومان رجال الدين وأقباط مصر وأرهقهم بالضرائب وقتلوهم ولكن بسبب قوة العقيدة للمصريين والتمسك بالدين ساد التعليم الصبغة الدينية لما كان يلاقيه القساوسة من إحترام الناس ونظافة المظهر وبلاغة القول وإحساس المتعلمين بأن دراسة العلوم الدينية طريق جميل للراحة النفسية أكثر من الصناعات المهنية الشاقة ويشابه ذلك التعلق بالوظائف الحكومية فى الوقت الحاضر.

•

وكان التعليم المهني في العصر الإسلامي يعتمد على نظام التوريث وعدم السماح بدخول أى فرد جديد فى حرفة من الحرف مع عدم تعليم أحد بأسرار صناعتهم إلا أبنائهم وذلك دون الإهتمام بالقراءة والكتابة أو تسجيل هذه الصناعات وطرقها فى سجلات كمراجع بل إستمر تناقلها بالتعليم المباشر من جيل إلى جيل حتى الإحتلال العثمانى لمصر حيث قام السلطان سليم الأول بإحتكار الصناع المهرة وإرسالهم الى القسطنطينية وتعجيز من رفض الجلاء منهم بقطع يده وحرمان البلاد من خبراتهم .

وكانت أول معرفه للطباعة من خلال الفرنسيين حيث جاءت الحملة الفرنسية وأدخلت فى مصر ماكينتان للطباعة أما فى عصر محمد على باشا فقد إهتم ببناء إمبراطورية عظيمة توازى الإمبراطورية العثمانية حيث إهتم ببناء المدارس ومختلف نواحي الحياة والنهوض بالإقتصاد المصرى .

أما فى أثناء الإحتلال البريطانى لمصر إهتم بالجانب العسكرى والإحتلال الإقتصادى والسياسى وإقتصر التعليم على الإلتحاق بالعمل الحكومى مما أدى الى إهمال التعليم الفنى فى هذا العصر .

أما فى عهد الثورة ١٩٥٢ فقد تطور التعليم المهني تطورا كبيرا حيث تم إنشاء المدارس الفنية الإعدادية والثانوية وتم تجهيزها بأحدث العدد والألات وأوفدت بعثات للخارج وإهتمت حكومة الثورة بربط التعليم بخطط التنمية وقطاعات الإنتاج المختلفة وأنشأت المعاهد العليا الفنية أمام خريجي المدارس الفنية لإستكمال تعليمهم ويكون التعليم له مكانة لائقة بالمجتمع وأن يكون هناك نهضة صناعية كبرى .

وقد سعى الساده وزراء التعليم السابقون سعيا لتطوير التعليم وتحديثه ولهذا فقد أصبح من حقنا أن يكون لنا نظامنا التعليمى الرائد النابع من إحتياجاتنا وعاداتنا وبدون أن يكون مقتبسا من الخارج كما هو بل متطورا ومراعى لجميع الأبعاد الخاصة بالمجتمع المصرى .

الخلفية القانونية:

وهو ما إنعكس في دستور ٢٠١٤، حيث تنص المادة (٢٠) على أن "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل"

كما إختصت المادة رقم (٢٠) بشأن التعليم الفني وهو أمر يجب الإهتمام به لحاجة هذا النوع من التعليم للتطوير الجذري في كل أركانه، وقد نصت تلك المادة على أن (تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.)

وقد جاءت المادة رقم ٢٢ لتؤكد أن المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، وبما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

ومن هنا نرى أن:

إن نمو الإقتصاد المصري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٨ لا يزيد عن ٢%، وهو معدل متدني جدا ولا يولد فرص عمل تتناسب الأعداد الضخمة من الخريجين سنويا من كل مخرجات التعليم، وبالتالي حتي لو خرجنا طلاب التعليم الفني فلن يجدوا فرصة عمل إلا لنصفهم علي أقصي تقدير، وبالتالي فالقضية الأولى هي أنه كيف يمكننا أن نرفع معدل النمو الي ١٠% سنويا ولمدة ٢٠ عاما .

البدائل المقترحة :

- عمل مراكز في جميع المناطق الصناعية حسب الطلب لكل منطقة للصناعات القائمة أو التي ستقوم مستقبلا وتحتاج لهذه المهن على أن يكون هذا بالإتفاق مع هذه الشركات بإستخدام هذه العمالة بكامل عددها.

- الصناعات المعقدة والكبيرة والتي سوف ينشأ مثلتها في مدينة صناعية أخرى يتم التدريب على هذه المهن في الشركات المماثلة بالإتفاق معها •
- التدريب الحر وهو عبارة عن إستخدام مجموعات من الشباب الذى يعانى البطالة وعمل لهم دورات تدريبية متخصصة فى مهن حرة يحتاجها سوق العمل ويكون هذا التدريب على مستوى راقى والمتخرج منه يحمل شهادة معتمدة لدى منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية بحيث أنه إذا ذهب للعمل به لأى مكان بالخارج أو الداخل يكون شهادته لها مصداقية وموثقة مما يتيح فرص عمل جديدة لهؤلاء الشباب بالخارج والداخل ويكون هذا عن طريق تشديد الرقابة على من لهم الحق فى منح هذه الشهادة ليكون لها سمعة طيبة.
- إنشاء جامعات فنية عمالية بشكل حقيقى تقوم بتدريس العمل المهنى بشكل دولى وعالمى وشهادتها معتمدة للخارج •
- الإهتمام بإدخال مبادئ التعليم الفنى من ضمن التعليم الأساسى حتى لو كان بشكل جزئى أو جانبى •
- منح مميزات وحوافز تعليمية للتعليم الفنى بشكل يجعل الرغبة للإلتحاق به كنظير للتعليم العادى •
- إدخال أحدث نظم التكنولوجيا فى تعليم وتعلم التعليم الفنى وإستخداماته والعمل بأحدث تطوراته أولاً بأول حتى لا يتخلف عن مثيله بالدول الأخرى •
- إعادة النظر لدور النقابات العمالية وأدائها ودورها بالوسط العمالى والفنى مما يحسن ظروف العاملين ويجعلهم تحت حماية نقابية وقانونية.

المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلى:

أ - تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التى تحكمها :

يعتبر التعليم الفنى فى أكثر دول العالم هو المصدر الرئيسى لإمداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة حرفياً، والتي تلعب دورها ما فى تنمية البلاد، ويحظى هذا النوع من التعليم بأهمية كبرى فى معظم الدول المتقدمة، تكمن المشكلة هنا فى أن المسؤولين عن التعليم الفنى فى مصر يتعاملون معه كأنه درجة ثانية بل ويعامل خريج وهكأنهم عمالة لا وجود لها ويمنع عنهم إستكمال دراساتهم الجامعية إلا بشروط مجحفة يصعب على الكثير منهم تحقيقها، نظراً لأسلوب التعليم المتدننى الذى تلقوه فى المرحلة الثانوية الصناعية أو ما بعدها . وللأسف أذى سوء وإهمال التعليم الفنى فى مصر إلى القصور فى تنمية المهارات وإهدار للإمكانات البشرية ومن هنا جاءت أهمية

وضع معايير أكاديمية لقطاع التعليم الفنى للإرتقاء بجودته حتى تتم مواجهة التحديات التى يتعرض لها الوطن، أن أعداد طلبة التعليم الفنى ضخم وعلينا أن نأخذ فى الإعتبار إن لمن يجد لهؤلاء الشباب أى مستقبلهم، فسينقلبون على المجتمع بكل شراسة.

ب – التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها :

كشفت أحدث دراسات المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية حول قضايا التعليم فى مصر، والتى أجريت على ٢٠٣٥ طالبًا وطالبة فى ١٧ مدرسة للتعليم الفنى الصناعى بالقاهرة الكبرى عن أن ٤٢.٨% من الطلاب يؤكدون أن هم سيلاقون حالة من تدنى التقدير المجتمعى بعد التخرج ١٧.٦% يكثرون الغياب من المدرسة، بسبب رؤيتهم أن التعليم الفنى ليس له مستقبل مضمون و ٢٥.٢% من أفراد العينة ذكروا أن إختيارهم للتعليم الفنى بمثابة وسيلة للهروب من الثانوية العامة . كما كشفت الدراسة أيضا عن أن عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الفنى بمصر يصل إلى مليون و ٤٣٠ ألف طالب منهم ٧٩٠ ألفًا ٢٧٧ طالبًا ابالتعليم الصناعى .

ورغم كلما سبق يأتى الإقبال على التعليم الفنى فى مصر على عكس المتوقع فنجد أنه فى تزايد مستمر فى السنوات الأخيرة . وأوضحت الدراسة أن المشكلات الحقيقية للتعليم الفنى الصناعى تتم فى تحول التعليم الفنى الصناعى مع مرور الوقت إلى بوتقة يوضع فيها الفرد ليشعر من خلالها بتدنى وضعها لإجتماعى وعدم جدوى ما يمر بهم تعليمية فى النهوض بهم إجتماعيًا وإقتصاديًا، ومن ثم يبدأ الشعور بإنخفاض تقديرها ذات هو إعاقته عن تحقيق حاجته إلى الإنجاز والحصول على المكانة الإجتماعية المرغوبة لدى الجميع .

هذا وينقسم التعليم الفنى إلى عدة أنواع منها:

التعليم الصناعى:

ويشمل ١٠ صناعات ينبثق من كل صناعة عدة شعب الميكانيكية والمركبات والبحرية والكهربية والنسجية والمعمارية والخشبية والمعدنية والتبريد وتكييف الهواء والزخرفية التعليم التجارى ويشمل المدارس الثانوية التجارية،والتي تضم مهنة مساعد فنى إدارى ومهنة سكرتارية طبية . والمدارس الثانوية الفندقية التى تضم شعبة المطبخ وشعبة المطعم وشعبة إشراف داخلى وشعبة الخدمات .

التعليم الزراعى في شمل الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية فى المجالات الآتية الإنتاج الحيوانى، والتصنيع الغذائى، والعجائن، وإستصلاح الأراضى، والميكنة الزراعية، وتكنولوجيا إنتاج وتصنيع الأسماك، وفنى معامل، ومساعد بيطرى، وتربية النحل، وديدان الحرير .

ت : التعرف على مدى الوعى والمعرفة لدى المجتمع المحلى بأبعاد المشكلة وتأثيراتها :

لا يوجد الوعى والمعرفة لدى المجتمع المحلى بأبعاد المشكلة وتأثيراتها على المجتمع مما يجعل التدخلات ليست بحجم المشكلة لأن الأهل لديهم قناعات بأن التعليم الفنى له مستقبل إذا تم ربط سوق العمل بالتعليم ولكن المجتمع ينظر إلى التعليم الفنى على أن طلابه ليس لهم أهمية وأن التعليم الفنى ماهو إلا شهادة .

محمد محمد عبدالمجيد هندى رئيس الإتحاد المصرى للعمال والفلاحين: يوضح أن الحاجة لهذه المنظومة الحيوية من التعليم الفنى فى مصر ضرورية لسد الفجوة، بينما هو كائن وبينما يجب أن يكون بمعنى إحداث نقلة نوعية فى مجالات الدولة من عمل تقليدى يوظف أساليب تقليدية قائمة على تكنولوجيا متواضعة ومستوى جودة منخفض إلى عمل عصرى يرقى للمستوى العالمى من حيث توظيف تكنولوجيا المعلومات والتمتع بمستوى جودة متميز من خلال موارد بشرية، تتمتع بالقدرات المهنية القيادية التى تحقق التطوير وتتبنى برنامج التحديث المستمر، ولذا نوجه السؤال للقائمين على الدولة المصرية لماذا تهتم الدولة بالفنان ولاعب الكرة وتهمل منهم عصب الأمة؟، وأضاف على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أوضاع التعليم والتدريب المهنى فى مصر منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين وحتى الآن وما أسفرت عنه من نجاحات، إلا أن تلك الجهود واجهت مجموعة كبيرة من المشكلات والتحديات ومن أبرزها أن عملية التدريب والتشغيل فى مصر تعاني من غياب رؤية قومية للإحتياجات التدريبية، هذا بالإضافة الى غياب خطة مركزية واضحة المعالم للتدريب والتعليم الفنى فى مصر مما أسهم فى خلق فجوة بين الطلب والعرض فى سوق العمل، هذا وتكمن المشكلة الرئيسية التى نواجهها فى مصر مع هذا النوع من التعليم فى النظرة المتدنية التى ينظرها المجتمع المصرى لخريج المدارس الصناعية بكافة تخصصاتها وأشكالها، وينطبق أيضاً على هذا خريج والمدارس التجارية الثانوية والزراعية، وهذه النظرة هى التى تجعل الإقبال على الإلتحاق بالمدارس الثانوية الصناعية أو التجارية غير مشجع إلا إضطرار عدم حصول الطالب والطالبة على المجموع الذى يؤهلهم للإلتحاق بالمدارس الثانوية للحصول على درجة الثانوية العامة، وعلى هذا فمشكلة التعليم الفنى تنحصر فى مشكلتين:

المشكلة الأولى : مشكلة إجتماعية وتتمثل فى النظرة المتدنية التى تلاحق خريج بالمدارس الفنية.

المشكلة الثانية : مشكلة فى مناهج الدراسة والهيكل التعليمي ومناخه ضمن منظومة التعليم بصفة عامة.

ث- الحدود الجغرافية والديموغرافية للمشكلة :

أزمة التعليم الفني في مصر هي أزمة قومية .

ج- تأثير المشكلة على المرأة ودورها في التعامل مع المشكلة :

تأتي أهمية إشراك المرأة في عملية التدريب والتأهيل وتطوير قدراتها الفكرية والتنموية وإشراكها في عملية تغيير ثقافة المجتمع التقليدية إلى أهمية دور المرأة الفاعل في عملية التنمية الشاملة ومشاركة الرجل في النهوض بالمجتمعات.

ومن هنا نجد ضرورة المساهمة في إدماج المرأة وخاصة الفقيرة في صلب عملية التنمية وتمكينها من الحصول على فرص المشاركة في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والإقتصادية وبما يؤدي إلى التحقيق المستمر لأوضاعهن وأوضاع أسرهن والمساهمة في مكافحة الفقر والحد من البطالة في أوساط المجتمع . وكذلك تعزيز البرامج التي تهدف إلى تطوير مهارات وقدرات المرأة في مجالات التنمية البشرية والتقنية والتجارية والتسويق والإدارة والتخطيط والاتصال والتواصل، إضافة إلى مهارات الإقراض وذلك بغرض إشراكهن والحاقهن في سوق العمل، ونقل المرأة الفقيرة من الإحتياج إلى الإنتاج وتوجيهها للحصول على فرص عمل من خلال تعريفها ومساعدتها على فتح مشاريعها الخاصة والتي تساهم في تحسين مستوى الدخل للأسرة والمساهمة في عملية التنمية ومكافحة الفقر والإعتماد على الذات .

ح - تحديد الإجراءات المجتمعية المحلية للتكيف مع المشكلة :

توجد معلومات واضحة عن المشكلة ومتاحة لجميع مثل وجود بعض الدراسات المجتمعية الموجودة بمراكز المعلومات وأيضا تقرير التنمية البشرية تظهر فيه هذه المشكلة بوضوح وطرق التعامل معها والإحصائيات تؤكد ذلك من خلال :

- التوسع في أعداد مدارس التعليم الفني، بما يضمن توافر فرص متكافئة لكل من يرغب من خريج المرحلة الإعدادية في الإلتحاق بالتعليم الفني وفق دستور ٢٠١٤ .
- تجريب إنشاء عدد من المدارس الفنية المتخصصة في شكل تعليم مجتمعي لخدمة المناطق النائية والبعيدة عن العمران.
- تقديم برنامج تكميلي لمن يرغب من الحاصلين على الثانوية العامة لإعدادهم لسوق العمل.
- تقديم مسار للتعليم الفني يقود للإلتحاق بالتعليم العالي التقني استرشادًا بالدول الأخرى .

- توفير تجهيزات بالمباني لذوى الاحتياجات الخاصة وفق المعايير الخاصة بذلك وصيانتها دورياً.
- توعية المجتمع بمميزات التعليم الفنى وما ينطوى عليه من فرص للتوظيف.

خ- الخيارات والبدائل المتاحة للمجتمع للتعامل مع المشكلة :

- ربط المناهج النظرية للمواد الثقافية العودى بنظام الحصص العملى إلى الكم الذى يمكن الطالب من إكتساب الخبرة المناسبة بما يتناسب مع كل تخصص وطبقاً لإحتياجات التخصص.
- الإختيار السليم للكفاءات من قيادات المدارس الفنية التى تدرك التعامل مع إختلاف أماكن التدريب وتتصرف فى إدارة المواقف الصعبة بطريقة فعالة وسريعة وتدريب هذه القيادات بصفة دورية مستمرة.
- سد العجز فى مجالات التدريس العلمى والعملى بأن يتم التنسيق بين كليات التعليم الصناعى وكليات التربية لإنشاء تخصص مدرس تعليم صناعى.
- زيادة ميزانيات الخامات المخصصة للتعليم والتدريب فى التعليم الصناعى وتعميم اللامركزية فى شراء الخامات عن طريق المدرسة ليتم ذلك حسب الإحتياج الفعلى مع وجود متابعة ورقابة من المديرية على المدارس.
- التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية ومديريات التربية والتعليم المختلفة وذلك بتقديم البحوث المفيدة لدعم تطوير التعليم الفنى وتوجيه طلاب الدراسات العليا بكليات التربية نحو مجالات تطوير التعليم الفنى.
- تنفيذ لقاءات سنوية بين مديريات التعليم لعرض أفضل التجارب بكل محافظة للاستفادة بالتجارب الناجحة.
- دعوة قطاع التعليم الفنى بالوزارة لعقد ورش عمل لدراسة كل القوانين والقرارات المنظمة للعمل فى التعليم الفنى واقتراح التعديلات المناسبة.
- الربط بين مدارس التعليم الفنى ووحدات الإنتاج والتدريب مثل المصانع والهيئات والشركات وذلك بتنفيذ بروتوكولات لتدريب الطلاب داخل المصانع .
- الإتصال بالهيئات والشركات والمصانع لتحديد مواصفات المهن الفنية المطلوبة لديهم لإمكانية تحديد البرامج التدريبية والمناهج الدراسية المناسبة لتجهيز طالب يلبى إحتياجات سوق العمل.
- إنشاء تخصصات جديدة تناسب إحتياج سوق العمل فى جميع مدارس التعليم الفنى (الصناعية والتجارية والزراعية).
- العمل على تدريب المعلمين والموجهين على التخصصات الجديدة.

- العودة بنظام الحصص العملية إلى الكم الذي يمكن الطالب من إكتساب الخبرة المناسبة حيث أن عامل الوقت فى الحصص العملية من الأهمية الكبيرة حتى يتمكن المعلم من تنفيذ تمارين مختلفة تتنوع فيها خطوات العمل.
- ربط المناهج النظرية للمواد الثقافية بما يتناسب مع كل تخصص وطبقاً لإحتياجات التخصص.
- الإختيار السليم للكفاءات من قيادات المدارس الفنية التى تدرك التعامل مع إختلاف أماكن التدريب وتتصرف فى إدارة المواقف الصعبة بطريقة فعالة وسريعة وتدريب هذه القيادات بصفة دورية مستمرة.
- التعليم الصناعى وتعميم اللامركزية فى شراء الخامات عن طريق المدرسة ليتم ذلك حسب الإحتياج الفعلى مع وجود متابعة ورقابة من المديرية على المدارس.

الخيارات والبدائل:

فيما يتعلق بدور المرأة فى السياسات العامة ودورها فى مواجهة أزمة التعليم الفنى :

أ . البدائل القانونية والسياسات :

- سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية.
- التعاون مع الجهات والوزارات والمؤسسات المعنية فى إنشاء وتفعيل المجلس الأعلى للتعليم الفنى والتدريب المهنى.
- وضع دليل إرشادي لتعظيم الاستفادة من الجهات المانحة ورجال الأعمال.
- إنشاء وحدة لمتابعة المسارات المهنية لخريجي التعليم الفنى.
- تطبيق نظم إدارة مدرسية تتناسب مع طبيعة التعليم الفنى.
- تفعيل آليات متطورة للتصرف فى المعدات القديمة وغير الصالحة.
- إنشاء خطوط تدوير المخلفات الورقية والخشبية.

ب. البدائل المالية :

تدعيم سياسة الجودة من حيث :

- تطوير المناهج الدراسية في ضوء المهن وإحتياجات سوق العمل، وإستخدام التكنولوجيا في التعليم وتوفير مصادر التعلم.
- تقديم مقرر دراسي في إقتصاديات وآليات إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .
- توفير كل ما يلزم لضمان فاعلية ممارسة الأنشطة التربوية الرياضية وغير الرياضية.
- إعداد منهج لمن يرغب من خريجين الثانوية العامة لإعدادهم مهنيًا لسوق العمل.
- إستكمال التجهيزات وصيانة البنية التحتية لمدارس التعليم الفني.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية والمعدات والآلات والعدد والخامات والتدريبات المهنية اللازمة لتفعيل العملية التعليمية بالمدارس بما يتناسب مع عدد الطلاب وفق معايير معدة لذلك.
- إنشاء مراكز للإبتكار والإبداع والفنون تتيح الإهتمام بالموهوبين بالتخصصات الفنية.
- مراجعة بروتوكولات التعاون بين حكومتي مصر والسودان بشأن المدارس الفنية وإعادة النظر في التخصصات، بما يتناسب مع التطورات والأحداث العالمية ومنطقة الشرق الأوسط .
- تعميم إنشاء وحدات التوظيف والتدريب والجودة المدرسية التابعة لبرنامج دعم التنافسية المصرية بجميع محافظات الجمهورية.
- تحويل مدارس التعليم الفني إلى تعليم قائم على التعليم والتدريب المزدوج في إطار مدرسة في كل مصنع، مع إصدار القواعد المنظمة للتعاون بين إدارة المدرسة والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع المحلي والتوسع في خطوط الإنتاج الإقتصادية في إطار مبادرة مصنع في كل مدرسة مع توفير آليات التسويق المناسبة في إطار مشروع رأس المال بعد تعديل ما يلزم من القوانين المنظمة.
- تحديث منظومة توجيه وتقييم وتحفيز وإختيار وإنقاء برامج التنمية المهنية للمعلمين بناءً على معايير جودة المعلم.

ت. البدائل الإدارية والتأهيل :

وضع برامج تدريبية خاصة بالمدرسين داخل المدارس :

- وضع برامج توعية خاصة بأولياء الامور منوعة تحس علي أهمية التعليم الفني.
- عمل إتفاقيات تعاون بين القطاع الخاص والجهات المعنية بالمشكلة يشترط علي منح شهادات الجودة
- عمل استثمارة لرغبات الطالب في دخول القسم بحيث لا تكون الأقسام متقيدة بمجموع .
- عمل مبادرة بعنوان (انا تعليم فنى) تعرض من خلالها قصص نجاح لخريجي التعليم الفني وذلك لتغيير وجهه نظر المجتمع للتعليم الفني .

الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

وزارة التربية والتعليم

- الإشراف والرقابة على العملية التعليمية.
- تطوير المناهج التعليمية بشكل يتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- تدريب المعلمين والإداريين والموجهين وإستكمال الهياكل التعليمية والإدارية.
- خفض نسبة القبول والإلتحاق بالمعهد أو الكلية .
- التوصل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور الشديد في كفاية المباني والتجهيزات المدرسية والتصدي للحد من الكثافات العالية للفصول .
- بناء نظام متكامل ومتطور للمحاسبة قائم على الشفافية يعتمد على المتابعة الحقيقية للأداء وتقويمه المبني على مؤشرات ومحددات الأداء على المستويات التعليمية كافة للتأكيد على الجودة النوعية والكمية لمخرجات التعليم.

المدارس النظامية بالمجتمع :

تجريب إنشاء عدد من المدارس الفنية المتخصصة في شكل تعليم مجتمعي لخدمة المناطق النائية والبعيدة عن العمران .

هيئة الأبنية التعليمية:

- تسهيل الإجراءات الخاصة بعمليات الإنشاء .
- بناء مدارس أكثر أو أجنحه داخل المدارس لإستيعاب التلاميذ .
- توفير تجهيزات بالمباني لذوى الاحتياجات الخاصة وفق المعايير الخاصة بذلك وصيانتها دورياً.
- إنشاء مركز تدريب تحويلي بكل منطقة صناعية بكل محافظة.

الجمعيات الأهلية بالمجتمعات :

- توعية المجتمع بمميزات التعليم الفنى وما ينطوى عليه من فرص للتوظيف عن طريق الندوات والمؤتمرات.

نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن)، حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال إجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالإضافة الى الابتكار والإبداع.

الاهتمامات الفرعية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

